

خرجت وعادت للصحبة وقرع ان باعها ثم اشتراها بثلثي الباعين بشرط
كون مفسس جازا الى لثدها وبقائه كل عودها في ذمته وكون كل ما في ملكه
الا اذا جمع العقد عددا فباي نوع بقدر بعضه مابق والسلفه كالحال
توطأ بكر ولم يخرج قن ولم يخلط بعين ممتدة ولم يتعد صفها بما نزل اسمها
كشيء غزل وخزوق وق وجعل دهن صابونا ولم يتعلق بها شي كسفة وجذبة
ودهن وان اسقطه ربه فكما لو لم يتعلق ولم يزد زيادة مستقلة كسمن
وتعلق صفة وجدد عمل لان ولدت ويصح رجوعه بقول ولو متراجعا
بلاطكم ونوحي للاعتاج الى معرفة ولا قدرة على تسليم فلو زوج نمن ابق صح
وضار له فان قدر اخذته وان تلف في ماله وان تلف حين رجوعه سئل
استرجاعه وان رجوع في شيء اشبهه بغيره قدر قيمته مفسس ومن رجوع فيما
مؤجل او في صيد وموخر مرم لا يخذه قبل طوله ولا لئال احرامه ولا منعته
نقص كموال ونشيان صفة ولا يصح نوب او قصره مالم ينقص بها ولا
زيادة مستقلة وهي لبائع وظاهر في التبعين رواية كونهما لمفسس ولا عرس
ارض او بنايتها فان رجوع قبل تعلق واختاره عن مضمين نصا حصله ويؤيد حفرا
ولفلس مع الغنماء القلع ويشاركهم اخذ بالنعص فان ابوه فلاخذ القلع
وضان نعصه او اخذ عرس او بنايتها فان اباهما ايضا سقطه وان مات
بايع مدينا فشرحق بمبيعه ولو قبل قبضه **الثالث** ان يلزم الحاكم قسم
ناله الذي من جنس الدين ويصح ما ليس من جنسه في سؤقه او غيره بمن يشله
المستقر في وقته او الكثر وقسمه ثوبا لو سئل حصاره مع عزمه ويصح كل شيء
في سؤقه وان سبها باقله نفاة واكثره كلفة ويصح ترك ما يحتاجه من
منكر وخادم مثله مالم يكونا عين مال عزم ويشترى او يترك له بهما ويبدل
اعلا بظاهرا وما يتجر به اذالة محترف ويحب له ولعيا له اذ في نفقة مثلهم
من ما كل ومصرف وكسوة وتجهيز ميتة من ماله حتى يتسهر واجرة مناد وحق
لم يتبرع من المال وان عتقا مائة على نعمة ردة حاكم بخلاف بيع مزمون
فان اختلف تعيينها ضمهما ان تبرعا والافتد من رشاء وينبذ ايجي عليه

قوله

قوله مفسس فيعطى الاقل من منه او الارش ثم بمن عنده رهن فيخص شتمه
فان بقي من حاصل الغنماء وان فضل عنه رد على المالك ثم بمن له عين مال
او اشترا جرعتا من مفسس فياخذها وان بطلت في اثنا المدة ضرب له بما
بقي ثم يقسم الباقي على قدر ديون من بقي ولا يلزمه بيان ان لا يفرغ يوم
شرا ان ظهر ضرب حال مرجح على كل عزم بقسطه ولم ينقص ومن دينه موثقا
لاجل ولا يوقف له ولا يرجع على الغنماء اذا حل ويشارك من حل دينه
قبل قسمة في الكل وفي اثناها فيما بقي ويضرب له بكل دينه ولغيره بقية
ويشاركه في عينه قبل حجه وبعدة ولا يخل مؤجل بخون ولا موت ان وثق
ورشته او اجبت الاقل من الدين او التركة ويختص بهما رب حال فان
تعدرت توفيق اولم يكن وارثا حل ولتخص اخصا من مطالبته ربح بقبضه
من تركة مستوفون عنه او يسه او لا يمنع دين ابقاها الى ورثة ويلزم
اجبا ومفسس محترف على ايجار نفسه فيما يليق به بقية دينه وكوفت وام
ولد يستغني عنها مع الحرج عليه لعتا لهما لامرأة على كراح ولا من لزمه
حج او كفارة ويحرم على قبول هبة وصدقة ووصية وتزويج ام ولد
ويخلع ورتة مبيع وامضائية واخذ ربة عن قود وخوة وينفك بخره
بوقاء ويصح الحكم بقية مع بقية بعض فلو طلبوا اعادته لما يوجب لهم وان
دان بخره عليه تشارك غنماء الحرج الاول والثاني ومن فليس شر اذا ان لم يكن
ان ابي مفسس او وارث الحلف مع شاهده له حتى يفسس لغنما الحلف **الرابع**
نقطع الطلب عنه فمن اقرضه او اقرضه شيئا لم يملك طلبه حتى ينفك
بخره **فصل** ومن دفع ماله بعقد او الى محرج عليه لخط نفسه
في باق وما تلف فعلى ما كد علم الحرج او له وتضمن حياته وتلاف ما لم يدفع اليه
من اعطاه مالا ضمنه حتى يات به وكيفية ما ان اخذت تحتفظ كما هو مقصود
منظرة ربه ولم يوظف ومن بلغ سبها او محجونا ثم عقول رده ان ذلك الحرج
بملاكه واعطى ماله لا قبل ذلك كمال ولو دفع ذكرا مائة او تمام خمس سنه
يات شرخص حول قبله واينى بذلك ويحبس وجهها ذليل انزلها

اي كاجبر النفس على اقرار وتوقيع